مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (07)، العدد (01) / 2022
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية

An analytical study of the phenomenon of corruption in Algeria, according to the indicators of Transparency International

عبد الحفيظ بوخرص[1]، سمير بن محاد [2]

[1] جامعة المسيلة (الجزائر)

[2] جامعة المسيلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: اليوم/الشهر/السنة **تاريخ القبول:** اليوم/الشهر/السنة **تاريخ النشر:** اليوم/الشهر/السنة

ملخص: أصبح انتشار الفساد بصورة كبيرة في العديد من دول العالم، و تعدد أشكاله وظواهره من أكثر التحديات التي تقف في وجه الدول من أجل تحقيق التنمية والحكم الراشد والحد من الفقر، وهذا ما أكده تقرير المنظمة الشفافية الدولية المنشور سنة 2018، على أن ثلثي الدول التي شملها الاستطلاع حول مؤشر الفساد، والتي بلغ عددها 180دولة، تحصلت على اقل من خمسة وهو المعدل الذي يفسر بأن هذه الدول تواجه مشكلة فساد حقيقة.

نحاول في هذا المقال تسليط الضوء على هذه الظاهرة في الجزائر التي لازالت تقع في المنطقة الحمراء وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية.

توصلنا إلى أنه رغم الجهود المبذولة من قبل صناع القرار على المستويين القانوني والتنظيمي للحد من انتشار هذه الظاهرة، إلا أن هذا لم يكن كافيا لتحسين ترتيب الجزائر، أين سجلت مراتب متدنية (بين 105 إلى 112) في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الفساد، مؤشرات الفساد، منظمة الشفافية الدولية ، الجزائر.

تصنيف JEL: K42، P37.

Abstract:

Corruption has spread widely in many countries, and its forms and manifestations have made it a global issue and thus one of the most challenging for countries to achieve development, good governance and poverty reduction. This is confirmed in the Transparency International's 2018 report, which says that two-thirds of the 180 countries surveyed on the corruption index received less than five - an average that explains that these countries face a real problem.

In this paper we are trying to shed light on this phenomenon in Algeria, which is still located in the Red Zone according to the classification of Transparency International.

We concluded that despite the efforts exerted by decision-makers on the legal and organizational levels, this was not enough to exceed the 100-percent threshold, where Algeria is in low ranks (105-112) in this field.

Keywords: corruption, corruption indicators, transparency international, algeria.

Jel Classification Codes: K42; P37

المؤلف المرسل: سمير بن محاد، samir.benmohad@univ-msila.dz

1. مقدمة

تعتبر "منظمة الشفافية الدولية والتي تأسست عام 1993، و التي لديها ما يقرب من 120 فرعاً في جميع أنحاء العالم (منها الجزائر ممثلة في: الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة والفساد)،إحدى أهم المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز الأبحاث بالجامعات التي تقوم بقياس ونشر عدد من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالفساد وأساليب مكافحته في دول العالم.

و "منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير الحكومية و هدف المنظمة غير ربحي بل تسعى الى كشف واقع استشراء الفساد في مختلف دول العالم ووضع الآليات والطرق لمكافحته.

الإشكالية الرئيسة:

مما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث على الشكل التالي:

ما مدى انتشار الفساد في الجزائر من خلال مؤشرات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية؟

إن الإجابة على إشكالية البحث تمر عبر الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية ومن بينها:

- ما هي منظمة الشفافية الدولية؟
- وما هو دورها في الوقاية من الفساد؟
- كيف يتم إعداد مؤشر الفساد في دول العالم؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في معالجته للآثار الكبيرة التي تخلفها ظاهرة الفساد وتفشيها في مختلف مفاصل الدولة والمجتمع.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى تكوين نظرة عامة عن مدى تفشي ظاهرة الفساد من خلال المؤشرات التي تعدها مختلف الهيئات الدولية وإسقاطاتها على الجزائر

هيكل البحث: للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، نتطرق في أولها إلى تعريف الفسادوكذا أسباب تفشي الظاهرة والنتائج المترتبة عنها، ونتطرق في الثاني إلى كيفية قياس الفساد وفق مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، وفي المحور الثالث نحاول تحديد موقع الجزائر على مستوى العالم من خلال مختلف المؤشرات.

2 الفساد التعريف الأسباب والنتائج

1.2. تعريف الفساد:

يمكن ذكر أهم تعاريف الفساد في:

1- تعريف منظمة الشفافية الدولية: استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة (وارث ، 2013)؛

2- تعريف منظمة الأمم المتحدة: لم تعط للفساد تعريفا في المشروع النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد غير أنه تمت الإشارة إلى صوره مثل الرشوة، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص... إلخ (الجزائر، 2004)؛

3- تعريف البنك الدولي: "الفساد هو إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" (بن سعيد، صفحة 04) ؛

4- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " إساءة الاستخدام النشط أو السلبي لصلاحيات الموظفين العموميين (المعينين أو المنتخبين) لتحقيق منافع خاصة مالية أو غيرها"؛ (اقموم ، 2018)

5-تعريف صندوق النقد الدولي: "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة والمستفيدة لشخص واحد أو مجموعة أشخاص"؛ (بن عزوز ، 2016)

6- تعريف المشرع الجزائري:-لم يتم وضع تعريف للفساد بل تمت الإشارة إليه من خلال صوره ومظاهره وهو ما تأكده الفقرة –أ- من المادة 02 بحيث أن كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من القانون 06-01 هي فساد بحيث يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع: اختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد.

2.2. أسباب الفساد:

لقد خلصت العديد من الدراسات التي أجريت حول تأثيرات الفساد على النمو والاستثمار والنفقات الحكومية، إلى أن الفساد له سبعة أسباب هي: (بودور ، 2013)

- ✓ القيود التجارية.
- ✓ دعم الدولة لبعض السلع.
- ✓ الرقابة على الأسعار.
- ✓ تعدد أسعار صرف العملة.
- ✓ انخفاض الأجور والمرتبات المدنية.
- ✓ التلاعب في تسويق الموارد الطبيعية.
- ✓ عوامل اجتماعية، المحاباة، المظاهر، الحياة الاجتماعية.

3.2. آثار الفساد:

يمكننا تلخيص الآثار الناجمة عن ظاهرة الفساد فيما يلي: (غواطي ، 2016)

- ✓ يزيد الفساد من عائد البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج، وهكذا نجد أن الفساد يشوه الحوافز نحو العمل، فيخصص الأفراد وقتهم لممارسة الفساد و ليس للأنشطة المنتجة.
- ✓ يقلل الفساد من الإيرادات العامة و يزيد من النفقات العامة، حيث يأخذ الفساد في هذه الحالة شكل التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء و تشغيل المشروعات العامة،
- ✓ يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة و كفاءتها، ويتحقق ذلك بالطبع عندما يتم إرسال الهبات و العطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة وهو ما يقلل من نوعية و كفاءة الخدمات العامة..
- ✓ يشوه الفساد تركيب النفقات العامة، ففي ظل الفساد يميل المسئولون الحكوميون للاهتمام بأنواع النفقات العامة التي تخلق فرصا أكبر للربح من خلال الرشاوى.
- ✓ يشوه الفساد الأسواق و تخصيص الموارد، ويتحقق ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة و على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، ويشوه هذا بدوره من الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود و توفير الحماية لحقوق الملكية.
- ✓ يزيد الفساد من الفقر و عدم العدالة في توزيع الدخل، ويقلل من المقدرة على الكسب للفقراء، لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف و الفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية.
- ✓ يخلق الفساد "ثقافة الفساد"، وتجعل هذه الثقافة المسئولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح و القواعد التي اغتنوا بسببها، بل على العكس سيحاولون خلق المزيد منها من أجل التربح الأكبر.

ويقدر صندوق النقد الدولي حجم الفساد في القطاع العام نحو 1.5 إلى 2 تريليون دولار سنوياً، بما يمثل 2 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، والذي يتمثل معظمه في صورة رشاوى.

كما تقدر منظمة الشفافية الدولية أنه في البلدان النامية وحدها، يتلقى المسئولون الفاسدون رشاوى كل عام تصل إلى 40 مليار دولار، ونحو 40 في المائة من رجال الأعمال يدفعون الرشاوى عند التعامل مع مؤسسة عامة. وبعض التقديرات تضع التكلفة الإجمالية للفساد أكثر من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل عام؛ وذلك الرقم يصل إلى 2.6 تريليون دولار، أي أكبر بنحو 19 مرة من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي يتم إنفاقها على الصعيد العالمي

3 قياس الفساد وفق مؤشرات منظمة الشفافية الدولية

تهتم الكثير من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية بموضوع الفساد من حيث تحديد حجم الظاهرة ودراستها ووضع السياسات والأدوات الكفيلة بمحاربتها، وتعد منظمة الشفافية الدولية من أهم هذه الهيئات على المستوى العالمي، وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي "مؤشر الفساد"؛ وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد

1.3 نشأة منظمة الشفافية الدولية:

جاءت فكرة إنشاء المنظمة من قبل السيد (بيتر ايجن) الذي كان يعمل مديرا للبنك الدولي وقد حاول من خلال عمله التنويه بخطورة الفساد، خصوصا في الدول النامية سنة 1993 وسرعان ما توسعت المنظمة بانضمام منظمة (سلطة المواطن) الأرجنتينية إليها في عام1995 وتم عقد أول مؤتمر عالمي لمكافحة الفساد.

في نهاية 1997 تم تأسيس 38 فرعا للمنظمة في دول العالم، وفي سنة 1999أنشئ ما يعرف بـ (فهرس الراشدين) وهو اتفاق بين البنوك الخاصة الكبرى في العالم وتعمل على الحد من تبيض الأموال والعمل على المساعدة في كشف قضايا الفساد. كما وضعت سنة 2000 ميثاق رسمي (ميثاق الاستقامة) ويتضمن مبادئ العمل من مكافحة الرشوة في القطاع العام . وهذا بالاعتماد على الشفافية والوضوح حول المشاريع العامة، وابتداء من سنة 2001 بدأت المنظمة تصدر تقارير سنوية حول معدلات الفساد في دول العالم. وفي سنة 2002 تحولت إلى اكبر منظمة دولية غير حكومية وتضم أكثر من 100 فرع لها في دول العالم.

وتعتمد المنظمة على مبادئ أساسية هي:

النزاهة: وهي من القيم الأخلاقية التي يجب التحلي بها أثناء أداء الوظائف العامة.

الشفافية: اعتمدت المنظمة على تعريف البنك الدولي لها وهو يعتمد على المشاركةوكذا المساءلة ونعني بالمشاركة المساواة بين كل من له مصلحة في إدارة الحكم والتوظيف والترقية في المناصب العليا في الدولة، أما المساءلة فهي ليست المحاسبة وتشديد الرقابة في صرف الأموال العامة فحسب بل أوسع من ذلك لتشمل الديمقراطية والحق في التمثيل الشعبي و الشفافية في إدارة الحكم.

2.3 أهداف منظمة الشفافية الدولية:

تعمل المنظمة على تحقيق جملة من الأهداف منها: (لموسخ، 2021، صفحة 04) (ليتيم و مسكين، 2018، صفحة 181)

- ✓ اختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول، لأنه غالبا ما يتورط فيها النظام السياسي في الدول مما يجعل الأمور أكثر حساسية.
- ✓ خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد، وذلك لكون المنظمة لا تبحث عن مذنبين لتقديمهم للقضاء والمحاكمة بل تعمل على تسهيل معرفة رجال الأعمال بمناخ الاستثمار في الدولوكذا تكافؤ الفرص وزيادة الوعي لدى الدول من اجل تحقيق تنمية مستدامة.

- ✓ زيادة الوعي لدى الرأي العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد وما نتج عنها من أضرار تؤدي إلى تأخر التنمية في جميع المجالات خصوصا التربية والتعليم والرعاية الصحية ومجال البنية التحتية.
- ✓ العمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي للقضاء على ظاهرة الفساد ولا يتحقق ذلك إلا من قبل المجتمع المدني، ولن يستطيع المواطن العادي القيام بذلك الدور بدون توافر درجة عالية من الشفافية في التعامل في الأموال العمومية والنزاهة في تسييرها وصرفها لخدمة مصالح عامة وليس لتحقيق مصالح وفوائد شخصية.
- ✓ محاولة إدراك واقع الفساد في العالم وهذا من خلال تشكيل ائتلاف عالمي لمكافحة الفساد.
- ✓ لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من خلال تنوير الرأي العام المحلي والعالمي على الآثار المترتبة على تلك الفساد على مستوى الاقتصاد الوطني.

كما تقوم المنظمة بالمهام التالية: (ليتيم و مسكين، 2018، صفحة 182)

- ✓ تقديم الدعم لكل الهيئات والمنظمات الهادفة لمكافحة الفساد.
- ✓ تقديم الاستشارات الفنية لتشخيص واقع الفساد والمساهمة في مكافحته.
- ✓ الضغط على بعض الحكومات لدى المنظمات الدولية لحثها على بذل جهود لمكافحة الفساد، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:
- ✓ خلق مناخ قادر على التعاون والشفافية في مكافحة الفساد.
- ✓ زيادة الوعي لدى الرأي العام من مخاطر الفساد على التنمية.
- ✓ محاولة إدراك واقع الفساد على المستوى العالمي و المحلي للقضاء عليه.
- ✓ لفت انتباه الصحافة و وسائل الإعلام لقضايا الفساد.

3.3. مؤشرات قياس الفساد:

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد، حيث يختص كل مؤشر بجانب معين من القياس واهم هذه المؤشرات هي:

1- مؤشر مدركات الفساد(CP):

أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم، وقامت منظمة الشفافية الدولية سنة 2012 بمراجعة منهجيتها في إعداد المؤشر للسماح بمقارنة الدرجات من سنة إلى أخرى.

ويقيس المؤشر ويصنف الدول حسب درجات الفساد المحصلة في مجالات عديدة مثل: الإدارات العمومية، المجال السياسي، المجالات الاقتصادية والمالية المختلفة...الخ،

كما يبين لنا مؤشر منظمة الشفافية الدولية درجات الفساد في كل دولة ويصنف دول العالم كل حسب درجتها في هذا المؤشر حيث يتم ترتيبها في الأخير من الدول الأقل فسادا ذات أكبر رقم للدرجة إلى الدولة الأكثر فسادا ذات الرقم الأصغر للدرجة، وعموما يقيم مؤشر مدركات الفساد الدول، حسب مجموع النقاط الذي تحرزه الدولة أو المنطقة على مقياس يتراوح بين 0-10، حيث يشير الرقم 0 أن إلى هناك فساداً على مستوى عال في الدولة والرقم 10 يشير إلى أن الدولة نظيفة من الفساد،

ويستخدم مؤشر إدراك الفساد بيانات عملت على توفيرها مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية هي(بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، مؤسسة بيرتلسمان، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، دار الحرية، مؤسسة البصيرة العالمية، البنك الدولي، تقارير الأمم المتحدة ووحدة المعلومات في مجموعة الإيكونومست البريطانية، المجموع الدولية للتجارة، ومركز التنافسية العالمية)، وعلى ثلاثة مصادر لعمليات التقييم التي تم إجراؤها من قبل كبرى شركات الأعمال وهي: (معهد التنمية الإدارية، ومؤسسة الاستشارات بشأن المخاطر السياسية والاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي). بالإضافة إلى بعض استطلاعات الرأي التي تقوم بها جهات إقليمية ووطنية والاستعانة بتقارير الخبراء الدوليين والمحليين (بن سعيد، صفحة 05).

تقوم بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد بتغطية الجوانب التالية من الفساد: (م ش د، صفحة 03)

- الرشوة.
- اختلاس المال العام.
- انتشار ظاهرة المسئولين الذين يستغلون المكاتب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الإفلات من العقاب؛
- قدرة الحكومات على احتواء الفساد و فرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام؛
- عبء الإجراءات الروتينية و البيروقراطية المبالغ فيها، والذي من شأنه أن يزيد من فرص ظهور الفساد؛
- المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة و التعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية؛
- ملاحقات قضائية جنائية حقيقية لمسئولين فاسدين؛
- قوانين كافية تتعلق بتصريح الممتلكات و الذمة المالية و منع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين؛
- توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد و الصحفيين و المحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد؛
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

2- مؤشر دفع الرشوة:

هو مؤشر يقيس مدى استفحال الرشوة في الوسط الاقتصادي لمختلف دول العالم، حيث يتم ترتيب دول العالم من الدول التي تكاد تنعدم فيها الرشوة إلى الدول الأكثر تميزا، بدفع الرشوة في مجال إبرام مختلف المعاملات والصفقات الاقتصادية والإدارية. ويركز هذ المؤشر منذ 1999 على مدى ميل الشركات في الدول الكبرى إلى دفع الرشوة في الخارج، وتعتمد منهجية مؤشر دافعي الرشوة على طرح أسئلة الاستبيان على المسؤولين التنفيذيين لشركات قطاع الأعمال حول مدى انخراط الشركات التي يمتلكون فيها علاقات تجارية من إحدى البلدان المعنية بالرشوة، و قد تتغير هذه الأسئلة من سنة لأخرى، للحصول على أجوبة أكثر مصداقية و تعبيرا، ويتم ترجمة البيانات على مقياس يتدرج من (0 إلى 10) حيث تمثل الدرجة (10) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد لم تمارس الرشوة، بينما تمثل الدرجة (0) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد مارست الرشوة بشكل مستمر، وبناء عليه يتم تصنيف الدول بأنها أقل أو أكثر احتمالا للانخراط في الرشوة على مستوى الخارج. (مداحي ، 2019، صفحة 25)

3- التقرير العالمي الشامل عن الفساد:

يركز هذا المؤشر كل سنة على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات الدولة، حيث تقوم منظمة شفافية دولية ومنذ العام 2001، بإصدار تقارير سنوية ترتكز من خلالها على قطاع حيوي ومهم من قطاعات الدولة، يغطي التقرير فترة اثنا عشر شهرا ابتداء من شهر جويلية إلى غاية شهر جوان من السنة الموالية، و يقدم التقرير بحثا وتحليلا متخصصين، كما يوفر دراسات حول حالات معينة، و هو يجمع بين الأبحاث الأكاديمية، و الدراسات العملية الميدانية، والتقرير موجه لمجموعة واسعة من القراء من بينهم واضعو السياسات و الصحفيون، و الأساتذة و الطلاب و الجمهور العام

والجدول أدناه يبين القضايا التي تناولها تقرير الفساد العالمي منذ صدور أول تقرير سنة 2001.

الجدول 1: تقارير الفساد العالمي

التقرير	السنة	الموضوع
الأول	2001	الفساد في العالم
الثاني	2003	الوصول إلى المعلومات
الثالث	2004	الفساد السياسي
الرابع	2005	البناء و الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع
الخامس	2006	الصحة
السادس	2007	الأنظمة القضائية
السابع	2008	قطاع المياه
الثامن	2009	القطاع الخاص
التاسع	2011	تغير المناخ
العاشر	2013	التعليم
الإحدى عشر	2016	الرشوة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية

ففي عام 2001ركز التقرير على دراسة وضع الفساد في العالم بصفة عامة، أما في عام 2003 فقدركز التقرير على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها، وفي عام 2004 تم التركيز على مسألة الفساد السياسي، وفي 2005 تناول التقرير كل جوانب الفساد في الإنشاءات والمقاولات وإعادة الإعمار، أما في 2006 فقد اهتم التقرير بالفساد في قطاع الرعاية الصحية، وفي 2007 تم التركيز على الفساد في النظام القضائي، وفي عام 2008ركز التقرير على الفساد في قطاع المياه والموارد المائية وتناول آخر تقرير سنة 2016 ظاهرة الرشوة وانتشارها وخطورتها.

4. ترتيب الجزائر في سلم الفساد

من الضروري أن نركز في هذا الجزء من البحث على مؤشرات إدراك الفساد التي تعدها منظمة الشفافية الدولية، ونبرز تطور وضعية الجزائر وفقا لهذا المؤشر، الذي يعد سنويا ويرتب أغلب دول العالم ترتيبا تنازليا بحسب مدى إدراكها للفساد، حيث ترتب الدول المدركة جيدا للفساد في المراتب الأولى فيما تتذيل الترتيب الدول الأكثر فسادا في العام.

1.4. نشأة منظمة الشفافية الدولية:

بدأت منظمة الشفافية الدولية في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد منذ سنة 2003 كما هو موضح في الجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في سلم الفساد للفترة 2003-2020:

الجدول(2) :ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2020)

السنة	عدد الدول	مستوى المؤشر	الرتبة

88	2.6	133	2003
97	2.7	146	2004
97	2.8	159	2005
94	3.1	163	2006
99	3.0	180	2007
92	3.2	180	2008
111	2.8	180	2009
105	2.9	178	2010
112	2.9	183	2011
105	3.4	174	2012
94	3.6	175	2013
100	3.6	175	2014
88	3.6	168	2015
108	3.4	175	2016
112	3.3	180	2017
105	3.5	180	2018
106	3.4	180	2019
104	3.6	180	2020

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية

من خلال القراءة الأولية لهذه المؤشرات نلاحظ أن الجزائر لم تحصل على علامة أكثر من 05 في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة "2003–2020" وهو ما جعلها تصنف ضمن الدول التي يشكل فيها الفساد مشكلة خطيرة على التنمية وعلى جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وترجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية في هذا المؤشر، والتي حققتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها الجزائر إلى الافتقار للشفافية، وانعدام الأمنوكذا الثروة النفطية التي تتمتع بها بعض هذه الدول مما يفتح أبواب الفساد خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.

يوضح الجدول السابق تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر لبداية الألفية الجديدة، أي للفترة الممتدة بين2003 إلى2020، حيث نلاحظ أن درجة المؤشر تتراوح مابين 2.6 درجة كحد ادني و3.6 درجة كحد أقصى، بمتوسط 3.18 درجة وهذا اقل بكثير من المتوسط العام أي 4.3 درجة. أما بالنسبة للترتيب فقد احتلت الجزائر المرتبة 112 لسنة 2017 مقارنة بالمرتبة 108 لسنة 2016 والمرتبة 88 في سنة 2015، أي بالتراجع ب 4 مراتب في الترتيب العالمي مقارنة بسنة 2016 وبتراجع 11 مرتبة في الترتيب العالمي لسنة 2015.

يمكن القول أن أحسن ترتيب للجزائر كان بالمرتبة 88 سنة 2015 لكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الدول المعنية بالمسح نجد أنه في عام 2017 وصل تعداد الدول إلى 180دولة بينما كان العدد في 2015 بتعداد 167 دولة أي بالتراجع للخلف ب 13مرتبة.

بمعنى أخر فالنتيجة الحقيقية أن الجزائر لم يتأثر ترتيبها في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 لان التراجع بـ 4 درجات مساوية لعدد الدول الأربعة المضافة في المسح لعام 2017. إلا أنه بمقارنة مؤشر سنة 2017 بسنة 2015 فان التراجع كان بـ 13مرتبة أي (180-167) بدلا من 24 مرتبة (112-88) رغم ذلك فهي تعبر عن تراجع في مؤشر مدركات الفساد. فعلى العموم وعلى مدار 10سنوات الأخيرة، يأتي التصنيف المتأخر للجزائر كنتيجة حتمية لمظاهر الفساد التي ما حرصت السلطات العليا على محاربتها. إلا انه يجب تفعيل نظام للحكم الرشيد وذلك بتكاتف جميع الجهود من الدولة، القطاع الخاص، المجتمع الدولي والمواطنين للقضاء على الفساد أو التقليص منه.

ولو أخذنا على سبيل المثال سنة 2018 نجد أن الجزائر تتقاسم المركز 105 مع كل من أرمينيا والبرازيل وكوت ديفوار ومصر والسلفادور وبيرو وتيمور الشرقية وزامبيا، وهي أفضل من دول مثل إثيوبيا (114)، باكستان (117)، مالي (120)، إيران (138)، وروسيا (138).

ويلاحظ أن الجزائر جاءت متأخرة كثيراً عن جيرانها المغاربة، حيث جاءت تونس والمغرب معاً في المرتبة 73، وهي أكثر سوء أيضا من دول مثل غامبيا (93)، تركيا (78)، اليونان (67)، المملكة العربية السعودية (58) أو قطر (المرتبة 33)، فرنسا 21 والولايات المتحدة 22.

وفي أعلى ترتيب الدول وفقا لذات المؤشر، تأتي ألمانيا في المرتبة 11، والنرويج في المرتبة 7، وتحتل سويسرا والسويد وسنغافورة وفنلندا المركز الثالث. وتأتي نيوزيلندا في المركز الثاني بعد أن خسرت المركز الأول لصالح الدنمارك، التي تتصدر الترتيب برصيد 88 من أصل 100.

وفي ذيل الترتيب، تأتي كل من فنزويلا 168، ليبيا 170، كوريا الشمالية 176 بجانب اليمن، وجنوب السودان في المرتبة 178 بجانب سوريا، أخيراً، تحتل الصومال المرتبة 180 والأخيرة في الترتيب العالمي للبلدان الأكثر فسادا.

2.4 الجهود الجزائر في مكافحة ظاهرة الفساد:

بذلت الجزائر ولا زالت تبذل جهودا معتبرة من أجل مكافحة ظاهرة الفساد التي استشرت في مختلف مفاصل الدولة، ويمكن تصنيف هذه الجهود على مستويين هما:

1- على المستوى الدولي:

لقد أولت الجزائر أهمية قصوى من اجل محاربة الفساد، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003 والمتعلقة بمكافحة الفساد،حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19أفريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128 - 04، حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم 01/06 الصادر في 02/04/2006، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، المرسوم رقم 06/414 المحدد لنموذج التصريحات بالممتلكات، والمرسوم 06/415 المتضمن كيفيات التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم 05/01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب، المعدل والمتمم بالأمر 02-12 الصادر سنة 2012، ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم 11/30، وتعديل الأمر رقم 22/69 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وهي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد تراجع أسعار النفط.

جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي الصك العالمي الأول والوحيد الملزم قانونا لمكافحة الفساد. وقد اعتمدت الجمعية العامة الاتفاقية في أكتوبر2003، ودخلت حيّز النفاذ في 14 ديسمبر2003 وحتى الآن وقّعت عليها 140 دولة وصادقت عليها 107، لتصبح دولا أطراف بصفة كاملة. وتُلزم اتفاقية مكافحة الفساد الدول بما يلي:

- منع الفساد (من خلال إنشاء هيئات مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية، وتعزيز النزاهة في الخدمة العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في المالية العمومية والقضاء)؛
- جعل الفساد جريمة جنائية – وليس فقط الرشوة واختلاس الأموال العمومية بل أيضا المتاجرة بالنفوذ وإخفاء عائدات الفساد وغسلها. وتشمل الاتفاقية أيضا الفساد في القطاع الخاص؛
- التعاون على مكافحة الفساد. البلدان ملزمة بموجب الاتفاقية بتقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة، وتيسير تسليم المطلوبين، ودعم تعقّب وتجميد وضبط ومصادرة عائدات الفساد؛
- إعادة الموجودات المسروقة: استرداد الموجودات (الأصول) مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية، وتتضمن الاتفاقية تدابير مبتكرة تُلزم البلدان بإعادة الموجودات المسروقة إلى أصحابها الشرعيين، وينبغي أن لا تعود قوانين السرية المصرفية عائقا أمام العدالة، وتستطيع المساعدة القانونية المتبادلة أن تخترق البيروقراطية لتجمع الأدلة اللازمة للامساك بالمذنبين واستعادة الموجودات المسروقة.

2- على المستوى المحلي:

لقد حاولت الجزائر تفعيل دور مؤسساتها القانونية ومؤسسات المجتمع المدني من اجل محاربة الفساد بكل أشكاله، وذلك بعد مصادقتها على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد.

حيث نصبت بالإضافة إلى البرلمان بشقيه والهيئات الوطنية المنصوص عليها دستوريا، هيئات وطنية منها: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ومجلس المحاسبة الذي خول له الدستور صلاحيات واسعة ودقيقة تمكنه من تقديم تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية تخص تسيير المال العام وطرق إنفاقه،وكذا الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث كشفت العديد من التقرير حقائق موعة تؤكد تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر، كما يوجد أيضا إلى جانب هذه الهيئات، مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في حقول عديدة، منها الاقتصادي، كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمطالب بتقديم تقريره السنوي، يضع فيه الحكومة أمام مسؤوليتها، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية، منها الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك،.....إلخ من الهيئات.

إن الوضعية المشار إليها خاصة ما تعلق بترتيب الجزائر في مؤشر إدراك الفساد جعل الحكومة الجزائرية تسارع إلى وضع ميكانيزمات لمكافحة الظاهرة والوقاية من أهمها: (ليتيم و مسكين، 2018، الصفحات 183-184)

- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق لوقاية من الفساد ومكافحته، حيث جاء في المادة الأولى من القانون أعلاه أنه يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص و تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات.

أما مادته الثانية فقد أشارت إلى مفهوم الفساد من وجهة نظر الدولة الجزائرية، ولم تعط له تعريفا بل أشارت إلى مختلف المظاهر الواجب مكافحتها والوقاية منها في إطار استراتيجية وطنية لمكافحة ظاهرة الفساد.

- إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 413-06 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 كسلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بالمهام التالية:

– اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون العامة؛

– تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد ن لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة، منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد،وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة؛

– إعداد برامج تسمح بتوعية المواطنين بالآثار الناجمة عن الفساد؛

– جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية عن عوامل الفساد؛

– التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفسادو كافحته والنظر في مدى فعاليتها؛

– تلقي التصريحات لممتلكات الخاصة لموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها؛

– السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

5. الخلاصة:

إذا كانت التكاليف الاقتصادية المباشرة للفساد معروفة، فإن التكاليف غير المباشرة قد تكون أكثر جوهرية ومنهكة، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو وزيادة عدم المساواة في الدخل وارتفاع التكاليف الاجتماعية، وهكذا يكون للفساد تأثير واسع على المجتمع، ويقوض الثقة في الحكومة، ويؤدي إلى تآكل المعايير الأخلاقية بين المواطنين العاديين.

ويؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية بعدة طرق؛ أولها أنه يضعف قدرة الدولة على زيادة الإيرادات وأداء وظائفها الأساسية، وذلك لأن الفساد يزيد من التهرب الضريبي. والطريقة الثانية تكون من خلال تضخيم التكاليف في عملية المشتريات العامة، حيث إن الفساد يقوض كمية ونوعية الإنفاق العام، ويمكن أيضا أن يتم تحويل الأموال من خلال المعاملات خارج الميزانية.

ويظهر مؤشر مدركات الفساد تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر رغم الإصلاحات المتعددة التي عرفتها الجزائر بغية محاربة الفساد، مما يتطلب التدخل السريع في تفعيل نظام الحوكمة في شتى المجالات والمؤسسات العامة والخاصة لكي نتدارك هذه الظاهرة قبل فوات الأوان.

5. الإحالات والمراجع :

- أمين بن سعيد، (2015)، الفساد المالي والإداري (الأسباب والمظاهر) من خلال مؤشرات عربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – ،جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 22 العدد2، الجزائر.
- الجريدة الرسمية، (2004)، المرسوم الرئاسي رقم 128–04 المؤرخ في 19أفريل 2004 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر، 2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26. سنة 2004.
- حمزة غواطي، (2016)، الفساد الاقتصادي وأثره على التنافسية الاقتصادية في الدولة ومناخها الاستثماري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 عدد 8، الجزائر.
- خالد ليتيم وعبد الحفيظ مسكين، (2018)، الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمواجهته –إشارة الى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد–جامعة حسيبة بن بوعلي شلف المجلد 4 العدد 2، الجزائر.
- عثمان مداحي، (2019)، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر) مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار المجلد 5 العدد 2، الجزائر.
- فاطمة اقموم، (2018)، مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد5، الجزائر.

- مبروك بودور، (2013)، جرائم الفساد المالي العابرة للحدود في ضوء القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي عدد 7، الجزائر.
- محمد بن عزوز، (2016)، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته – حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد2، الجزائر.
- محمد وارث، (2013)، الفساد و أثره على الفقر– إشارة إلى حالة الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، الجزائر.
- محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، جامعة المدية، عبر الرابط:

www.univmedea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection...p4 تم الاطلاع عليه يوم 2021/11/10.

- منظمة الشفافية الدولية، (2019)، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018، عبر الرابط:

https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2021/11/12.